الفصل الثانى

مصـــــــادر الفساد

١- المتغيرات السياسية وأثرها على الفساد

٢- نماذج من الفساد

٣- أسباب الفساد

٤- مصادر الفساد

٥- تكلفة الفساد

٦- العوامل المؤثرة على حجم الرشاوى

المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية وأثرها على الفساد :

بالرغم من الإجماع على ضرورة حرية الاقتصاد العالمي الا أن هذه الحرية لها جانبها السلبي إذا أسيئ استخدامها .

فالاضطرابات التي وقعت في الأسواق العالمية في الآونة الأخيرة سوف تلقى بآثارها الاقتصادية والاجتماعية على كل دول العالم وخصوصاً البلاد النامية التي لابد أن توجه تحدى ضرورة استمرارية الالتزام باقتصاد السوق الحر والتزام الاستمرار في ديمقراطية الحكم .

لقد ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في الانكماش التجاري وتصدعات اجتماعية تمثلت في ارتفاع معدل البطالة وانخفاض دخول الأفراد ونقص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، ولقد ساهم في تداعى آثار الأزمة ضعف المؤسسات القادرة على حماية الاقتصاد .

أن عدم وجود إطار للحكم الصالح وحكم القانون وضعف الأنظمة الحاكمة لعمل البنوك والتقديرات غير الصحيحة والخاطئة للمخاطر ، وقرارات الاستثمار غير المدروسة من الناحية الاقتصادية ، وإجراءات المحاسبة العاجزة وغير الواضحة ، والانفتاح المحدود من جانب الحكومة على المتغيرات العالمية .

وتؤدى الى ظهور فرص للمحاباة والفساد في الدول النامية مما يؤدى الى عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للشعوب .

الاضطراب السياسي والفساد :

أظهر مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧ الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية أن الدول المضطربة سياسياً مثل أفغانستان والعراق وميانمار ، السودان أسفل ترتيب الجدول .

وترى لابيل أن البلاد المضطربة سياسياً مثل أفغانستان والعراق وميانمار والسودان والتي يسودها الصراع تدفع مبلغاً كبيراً في قدرتها على الحكم حيث تتلاشى أو تنعدم المؤسسات العامة ويقوم المرتزقة بالاستيلاء على الثروات العامة فينتشر الفساد .

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الفساد للدول المضطربة سياسياً .

مؤشر الفساد لبعض الدول المضطربة سياسياً عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠٠٨

العام / الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أفغانستان	NA	NA	NA	NA	NA	NA	١,٨
العراق	NA	NA	NA	٢,١	٢,١	١,٩	١,٥
ميانمار	NA	NA	١,٦	١,٧	١,٨	١,٩	١,٤
الصومال	NA	NA	NA	NA	NA	NA	١,٤
السودان	NA	NA	NA	٢,٢	٢,١	٢	–

المصدر تقارير مؤسسة الشفافية الدولية

أن تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمواطنة هي إستراتيجية

مهمة للدول.

علاقة التعاون المتبادل في مشكلة الفساد

هناك افتراض أن الترتيب العالي للدول الغنية على مقياس الشفافية والنزاهة وبالتالي انخفاض مستوى الفساد بها في دول أوربا وشرق آسيا وشمال أمريكا هو نتيجة للسياسات المستقرة والمصلحة المشتركة وحرية المعلومات ووجود مجتمع مدني حر يمارس دور المراقب .

ويرى البعض أن ممارسة الفساد من قبل مسئولين كبار في الدول الفقيرة له أبعاد دولية تؤثر على نتائج دول الترتيب العالي وتؤدى الى انخفاض تلك الدول على مؤشر الشفافية والنزاهة .

ولكن التحليل الأكثر دقة يوضح لنا أن الفساد الذى ينشأ في الدول النامية والفقيرة ينمو ويترعرع ويكتسب قوته من خلال ممارسات الدول الغنية والصناعية طبقاً للآتي :

١- تنظر الشركات في الدول الغنية إلى قضية الرشاوى كظاهرة شرعية لإستراتيجيات العمل .

٢- المؤسسات المالية العالمية في الدول الغنية والصناعية تغض النظر عن بعض المسئولين الفاسدين الذين يخفون ويستثمرون الأموال الغير شرعية .

٣- تسهل الدول الغنية والصناعية العمل الإجرامي من قبل بعض المسئولين الفاسدين وتزيد من فقر المواطن وذلك بحماية الأموال المهربة للخارج مما يساهم في نهب الملايين من الدول النامية .

٤- أن السرية البنكية في الدول الغنية والصناعية تعوق

العملية القضائية لملاحقة واسترجاع الأموال الموجودة خارج البلاد .

٥- أن استرجاع الأموال من الدول الغنية يتطلب دعـــاوى طويلـــة ولا يعمل الدول الغنية والصناعية على تسهيل عملية استرجاع الأموال .

ومما سبق يتضح أن الفساد في الدول النامية والفقيرة يتم بتدعيم من مؤسسات وحكومات الدول الغنية والصناعية ويترتب عليه أن انتقادات الدول الغنية للدول الفقيرة لا تتمتع بمصداقية . فمؤسسات الـــدول الغنيـــة تنهـــب ثروات مواطن الدول الفقيرة .

دور وسطاء الفساد في نشر الفساد :

جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٦ أن ضـــعف الأداء العديد من الدول يشير إلى أن وسطاء الفـــساد يواصـــلون مـــساندة النخـــب السياسية في غسل الأموال وتخزين والاستفادة من الثروات التي يحـــصلون عليها بدون وجه حق ، والتي كثيراً ما تتضمن نهب أصول الدولة .

أن وجود هؤلاء الوسطاء المدربين أو الذين يعملون من خلال الدول الاقتصادية الكبرى يعمل على تشجيع الفساد ـــ بمعنى أن كل فاسد يعرف أنه يوجد مصرفي أو محاسب أو محامى متخصص على استعداد لمساعدته فـــي الحصول على الأموال غير المشروعة ونقلها وتخزينها .

وتعتبر فضيحة كينيا والفضائح التابعة المثـــال المناســـب حيـــث أن اختلاس الأموال العامة يتم من خلال عقود احتيال وباســـتخدام تكنولوجيـــا وشركات متطورة ومصارف في أوربا والولايات المتحدة وخارج الحدود .

ولأن أعمال الفساد تنطـــوي على شقين (المانح) العرض والأخذ

(جانب الطلب) فإنه لكي تمرر الصفقات غالباً عن طريق الوسطاء الذين يعملون كحلقة الوصل بين العرض والطلب على الرشاوى وخلق جو من الثقة المتبادلة بين طرفي الفساد ــ ويحاولون أن تبدوا صفقات الفساد بشكل معاملات قانونية وعقود عمل قانونية تضمن أن يكون هناك كبش فداء غير الجناة الأصليين في حالة اكتشاف أعمالهم .

العوامل المؤثرة على حجم الرشاوى ومدى تكراريتها

ومن أهم العوام التي تؤثر على حجم الرشاوى ومدى تكراريتها هي القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة وحجم السلطة المتاحة للمسئول وحجم المخاطر التي سيتعرض لها المسئول والقوة التفاوضية لمقدم الرشوة ومتلقي الرشوة .

وسنتعرض لتلك العوامل بالتفصيل :

القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة :

سبق إيضاح أن القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة تؤثر على زيادة حجم الرشوة ، ولا يكون المسئول الفاسد مخولاً سلطة زيادة حجم المنافع لزيادة الرشوة، إلا أنه يستطيع التأثير عليها وزيادتها لزيادة العرض المتاح من المنافع وهناك أساليب متعددة لزيادة المعروض من المنافع المتاحة وزيادة حجمها منها :

١- التهديد بتطبيق القانون والإجراءات الإدارية والتنظيمية والتي يمكن التغافل عنها في حالة سداد الرشوة .

٢- تأخير المدفوعات المستحقة للموردين أو وضع مجموعة

من العقبات والعراقيل التي تعرقل سداد المدفوعات ولا تزول هذه العقبات إلا بعد سداد الرشوة .

٣- التعسف في استخدام الحق (كالتعسف في توافر مواصفات الجودة عند استلام عقار معين من مقاول) .

٤- اقتراح مشاريع (أبهة) بالرغم من أن موارد الميزانية شحيحة

٥- إعادة هيكلة المشروعات التي سوف يتم خصخصتها بحيث تتضمن مستوى عالي من الأرباح الاحتكارية لمن يستطيع شراء الشركة المخصخصة .

٦- تقييم المشروعات التي سوف يتم خصخصتها بأقل من القيمة السوقية الفعلية لها .

مستوى التنافسية في سوق الفساد :

تؤثر درجة التنافسية في سوق الفساد على حجم الرشوة ، فبعض الأنظمة الفاسدة تتسم بطابع تنافسي مثل الخدمات الحكومية الروتينية حيث تقدم من عدد من المنافذ التنافسية وحيث يتزايد فيها التكاليف الناتجة عن توافر السرية في المعاملة ، واستبعاد المواطنين الذين يناهضون الرشوة أو الذين يعتبرونها محرمة دينياً وغيرهم من الرافضين لها بقوة وعناد ، وفي حالات يتم تحميل نفس الرشوة على الجميع تقريباً مقابل الحصول على الخدمة في سهولة ويسر مثل استخراج جواز سفر أو وصلات الغاز أو التقديم لمدرسة معينة وهنا يكون حجم الرشوة صغيراً .

وحينما يكون سوق الرشاوى أقل تنافسية فيغمد المسئولون الفاسدون إلى زيادة قيمة الرشوة وعندئذ تصبح قيمة الرشوة متناسبة مع حجم المنافع

التي يحصلون عليها أو مع الأرباح الاحتكارية للرشوة .

ويدخل في هذا النوع المبالغ التي تحصل كرشوة مقابل تخفيض الضرائب عن الضرائب المستحقة فعلاً والتي ترتبط بربحية الشركة .

كذلك المسئولون عن الجمارك يستطيعون أن يزيدوا من قيمة الرشاوى المقدمة اليهم .

لذلك فإن انتشار الفساد يمكن أن يخلق مناخاً فاسداً فيكون هناك قناعة عامة بين المواطنين بأن الرشوة هي الطريقة الوحيدة لكسب رضاء المسئولين والحصول على الحقوق منهم ، فلا شئ يتم بدون رشوة وإذا وصلت الأمور إلى هذه الحالة فإن الأمر يمثل خطورة على الاقتصاد القومي بوجه عام ، وعلى الأنظمة السياسية الحاكمة ويرى البعض أن الأمور لا يمكن أن تصل إلى الحد السابق لأن المسئولين الفاسدين لديهم من الحنكة وبعد النظر بالشكل الذى لا يسمح لفسادهم أن يصل إلى مرحلة تدمير الاقتصاد وتقويض الشرعية السياسية .

وبوجه عام فإنه كلما ارتفعنا في الهيكل التنظيمي كان لأصحاب المستويات الأعلى قدرة أكبر على توليد وتعظيم المنافع التي بحوزتهم وبالتالي توليد مصادر أكبر للرشوة من أصحاب المستويات الأدنى .

وبالتالي فإن الخطر الذى يتسبب فيه أصحاب المستويات الأعلى أكبر من الخطر الذى يتسبب فيه أصحاب المستويات الأدنى.

حجم المخاطر :

الرشوة كأي سلعة أو خدمة تتوقف قيمتها على المعروض منها

وعلى الطلب عليها ، فإذا زاد العرض عن الطلب انخفض السعر وإذا زاد الطلب عليها عن المعروض منها ارتفع السعر .

ويتعرض الفساد دائماً إلى احتمال اكتشافه واحتمال العقاب عليه بالتبعية ، ويظل هذا الاحتمال قائماً مهما كانت الدقة في ممارسته .

وإذا كان احتمال اكتشاف الفساد أقل زادت قيمة المنافع الفعلية المتاحة ، وكلما كان احتمال اكتشاف الفساد والعقاب عليه أكبر، قلت قيمة المنافع الفعلية المتاحة وبالتالي يؤدى إلى انخفاض المعروض من الرشوة أو يؤدى إلى انخفاض الطلب عليه إلى درجة الصفر بسبب الخوف العام من اكتشاف الفساد ولتجنب العقاب عليه وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفساد أو التكلفة المتوقعة للرشوة .

وتكون التكلفة المتوقعة للرشوة = احتمال الإيقاع بالمرتشي × احتمال الإدانة × قيمة العقوبة .

ويقارن الموظف العام بين التكلفة المتوقعة للرشوة وبين المنافع المتوقعة من الرشوة .

وبالتالي تزيد التكلفة المتوقعة للرشوة إذا تزايدت الإجراءات والأساليب التي يمكن أن يؤدى إلى الإيقاع بالمرتشي وبالتالي كلما تزايد احتمال الإدانة بسبب فعالية القوانين المجرمة للرشوة وكلما تزايدت العقوبة التي يفرضها القانون على مرتكبي الرشوة.

بمعنى آخر فإن حجم الرشوة المدفوعة هي دالة لاحتمالات الاكتشاف والعقوبة المقررة .

القوة التفاوضية لطرفي الرشوة

من العوامل المؤثرة على حجم الرشوة هي كيفيـــة تقـــسيم مكاســـب الفساد فيما بين الراشي والمرتشي وعلى قوة الراشي في المفاوضة .

الفرص المتاحة للفساد :

يرى كل من Rose – Ackeman, Susan, 1978.

ان الرشاوى أحد الصور المنظورة للفساد والعرض المتاح من الفساد يتوقف على حجم الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي والقانوني وفى كـــل الحالات تدفع الرشوة لسببين هما :

١- الحصول على المنافع الحكومية .
٢- تجنب التكاليف التي يجب أن تدفع .

ويرى Klitgaard, R., 1988 انه ينبغي على أي إســـتراتيجية فعالة لمناهضة الفساد ان تعمل على تقليل المنافع الحكومية والتكاليف التـــي تخضع لسيطرة العاملين في الجهاز الحكومي للدولة أو الحد من السلطة التي يتمتع بها المدير ومرؤوسيه المباشرين في تخصيص المكاسب التي يحـــصل عليها فرد أو جهة من الحكومة أو من منظمـــة معينـــة ، وكـــذلك فـــرض الأضرار أو التكاليف .

الدفع للحصول على منفعة حكومية :

يتضمن برنامج الأداء لأي حكومة ضرورة القيـــام بـــشراء الـــسلع والخدمات لمؤسساتها الاقتصادية المملوكة لها أو بشراء مستلزمات تأديـــة

المهام والخدمات المنوطة بها كما أنها تقدم بعمليات بيع لمنتجاتها التي تنتجها مؤسساتها الاقتصادية أو لبيع السلع الزائدة عن حاجة جهازها الإداري[4] .

كذلك تقوم الدولة بالإنتاجية على الدعم الذى تقدمه الدولة لـصناعة معينة أو لخدمة معينة .

كذلك تقوم الدولة بأنشطة تجارية أخرى مثل تقديم الامتيازات وفـى كثير من الدول تقوم الدولة بخصخصة شركات القطاع العام بهدف تحـسين أداء تلك الشركات أو لزيادة قاعدة الملكية الخاصة .

وفى كل تلك الأنشطة السابقة يتطلب المتعاملين معها من مـستفيدين توافر البيانات والمعلومات الأساسية المطلوبة لاتخاذ قرار الشراء أو التعامل معها ، وكثيراً ما يحتكر المسئولون وكبار الموظفين في الجهـاز الحكـومي للدولة المعلومات الهامة والضرورية وكل تلك الأنشطة تخلق حوافز للفساد .

في كثير من الدول حينما تقوم الدولة بالشراء أو التعاقد على تقـديم خدمات تكون **هناك أسباب عديدة لظهور الفساد المتمثل في رشوة العاملين القائمين على اتخاذ قرار الشراء الحكومي منها :**

---

[4] Rose – Ackeman, Susan. 1978, Corruption: A study in political economy, New York, Academic press.

Klitgaard, R, 1988, Controlling Corruption, Berkeley, University of California press

١- قد تدفع الشركات (البائعين) لإدراج أسمائهم في قائمة مقدمي المعطاءات المؤهلين أو لتسجيل أسمائهم في سجل الموردين الذين يتسمون بالقدرة والكفاءة ومشهورين بحسن السمعة طبقاً لقانون المناقصات المصري .

٢- قد يدفع الموردين لجهاز الشراء لكي يصفون شروط المعطاءات بشكل يجعل المورد الفاسد هو المورد الوحيد المستوفى للشروط (بأن يصفوا مثلاً مواصفات موجودة في سلعة معينة بالذات وذلك دون الإشارة إلى اسم السلعة أو علامتها التجارية أو اسم منتجها) [٥] .

٣- قد يدفع المورد لكي يقع عليه الاختيار للفوز بالعقد .

٤- قد يدفع المورد أو المقاول للحصول على أسعار أقل بكثير من سعر التكلفة للسلعة أو للخدمة المقدمة أو للمقاولة التي يلتزم بها .

٥- قد يدفع المورد لكي يتم التسامح أو الإهمال في استلام مستوى الجودة المتفق عليه أو المواصفات المحددة في العقد .

وقد كشف **Johnston, M., Hao, 1995** عن شكل آخر للفساد حينما تبيع الحكومة سلع معينة بأسعار تقل عن سعر السوق ففي الصين يباع الكثير من المواد الخام بأسعار الدولة المدعمة وبأسعار السوق الحرة على حد سواء الأمر الذى يؤدى إلى أن تدفع الشركات رشاوى للمسئولين الحكوميين للحصول على أكبر نصيب من المشتريات بالأسعار المخفضة أو المدعمة .

---

(5) راجع كتاب المؤلف : "المشتريات الحكومية" عالم الكتب ، ٢٠٠٩م .

الفساد في المؤسسات المالية :

وفى كثير من البلاد يكون تقديم الائتمان وتحديد سعر الفائدة تحت إشراف البنك المركزي للدولة ويكون موظفو البنوك لهم حرية تقديم الائتمان

ولقد كشف Webster, L., Charap, J, 1993 في مقابلات شخصية مع رجال الأعمال في أوربا الشرقية وروسيا أنه يجب دفع رشاوى معينة وذلك للحصول على القروض من البنوك التجارية .

كذلك كشف آخرون عن مسح في لبنان أنه لابد من دفع الرشاوى وذلك للحصول على القروض من البنوك اللبنانية.

وبالرغم من أنه من الناحية النظرية يكون سعر الصرف المتعدد يعكس الثوابت الاقتصادية الأساسية ويعكس طلب الاقتصاد القومي على العملة الأجنبية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية التجارية والصناعية السائدة في زمن معين فإنه لوحظ أنه في بعض البلاد كثيراً ما تدفع الرشاوى للحصول على النقد الأجنبي المطلوب لمواجهة فرصة تسويقية معينة بأسعار منخفضة

وقد قرر عن هذا النوع من الفساد في باراجواي طبقاً لتقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤م .

الفساد في التجارة الدولية :

ويرى Herbst, J., Olukoshi, A

انه عندما تكون عمليات التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة في كثير من البلاد التي تعانى نقصاً في ميزان المدفوعات ، وحيث تمثل الواردات أعلى كثيراً من مقدرة الدولة على التصدير لذلك تضع الدولة قيوداً على منح تراخيص الاستيراد وإذا كانت تراخيص الاستيراد الممنوحة أقل من احتياجات المستوردين فإن منح تلك التراخيص يكون مصدراً مستمراً للرشوة والمحسوبية وترتبط قيمة الرشوة بقيمة المنافع الاحتكارية الممنوحة.

الفساد في إدارات أنظمة المعلومات :

من المؤكد لجميع أنواع البرامج الحكومية أن يكون هناك معلومات لها قيمة خاصة للمتعاملين مع تلك البرامج الحكومية أو للمستفيدين بها وتكون هذه المعلومات من الأهمية بحيث تستحق أن يدفع أمولاً في سبيل الحصول عليها بأسرع من المنافسين لذلك قد يدفع الأفراد أو الشركات أموالاً مقابل حصولهم على هذه المعلومات أو الحصول عليها قبل المنافسين وذلك مثل معلومات (مواصفات عقود الشراء أو البيع ــ الحالة الفعلية للشركات التي سيتم خصخصتها) المشاريع الاستثمارية التي ستقام في المستقبل) .

الفساد في أساليب تنظيم تقديم الدعم والمنافع :

تقوم بعض الدول بتقديم دعم أو منفعة مقدمة للمستحقين في إطار اهتمام الدولة بمحدودي الدخل ولتفعيل برامج التضامن الاجتماعي .

وفى أغلب الدول النامية والدول الفقيرة وحتى الدول المتقدمة تكـــون تلك المنافع المقدمة لمستحقيها أقل بكثير من أن تلبى حاجة جميع المستوفين للشروط وفى هذه الحالة يقوم المسئولون الحكوميون باستخدام تقديرهم عنـــد تحديد الأفراد الذين سيتم اختيارهم باعتبارهم المستوفين لـــشروط الحـــصول على منفعة ما أو دعم معين .

في هذه الحالة يدفع الأفراد المتقدمون للحصول على المنفعـــة لكـــي تدرج أسمائهم في كشوف الأفراد المستوفين لشروط الحصول على المنفعة .

يحدث ذلك حينما تقدم الحكومة مساكن للشباب غير القادرين بأسعار مدعمة من الدولة تقل كثيراً عن أسعار السوق وتضع الدولة شروط معينـــة لاستحقاق وحدة سكنية .

وقد حدث ذلك أثناء تنفيذ برامج الإسكان العام في الولايات المتحدة ، حيث تجاوز عدد الأسر المستوفية لشروط الحصول على سكن عدد الأماكن المتوافرة في الوحدات المدعمة ويحدث ذلك في كثير مـــن الـــبلاد الناميـــة والفقيرة.

وفى الهند تقدم بعض الولايات معاشات لأفقر الناس وذلك بعد فحص مواردهم المالية وفى الهند يتزايد أعداد المستوفين للشروط كثير عن الموارد المالية التي تقدمها الحكومة الهندية وقد كتبت إحدى المنظمات غير الحكومية المتابعة للموقف أن هؤلاء الفقراء لابد أن يدفعوا لكي تسجل أســـمائهم فـــي سجلات المستحقين .

- وقد يدفع الأفراد رشاوى لتغير نتائج الاختبارات المطلوبـــة للقبـــول بأقسام معينة أو شعبة معينة بالكليات الجامعية .

- وقد يدفع الأفراد رشاوى للأطباء لتقديم شهادات تفيد عجز بعض الناس بحيث يستوفون الحصول على أموال دعم معين أو للحصول على معاش عجز أو حتى للحصول على أجازات مرضية مدفوعة الأجر .

وقد يدفع الأفراد رشاوى للأطباء للحصول على شهادة تفيد وجود خلل عقلي لشخص معين مما يعنى عدم مسئوليته عن تصرفاته وبالتالي ينجو من تطبيق عقوبة معينة .

الخصخصة والفساد :

تقوم الكثير من الدول التي تتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ببرامج كبيرة لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وبالتالي يتم تحويل أصول الدولة إلى ملاك من القطاع الخاص .

وبالرغم من أن الهدف من عمليات الخصخصة هو تحسين أداء وإنتاجية تلك الشركات وتقليل فرص الفساد بها إلا أن عملية التمويل في حد ذاتها يمكن أن تخلق دافع للفساد أو حافزاً قوياً للفساد .

يتم بيع الشركات الحكومية أو شركات قطاع الأعمال العام بأسلوب المزايدات وبالتالي يكون الدافع للانحراف أو الفساد متزامن مع بيع مشروع كبير وتكون فرص الفساد متعددة :

- فقد يتم دفع الرشاوى لتقليل عدد المتزايدين أو لقصر البيع على مستثمر وحيد.
- وقد يتم دفع الرشاوى لكي تدرج شركة ما في مقدمة

مقدمي المعطاءات المؤهلين .

- قد يتم دفع الرشاوى لكي يتم طرح العطاء على شركة ما .

لقد كشف كل من Manzetti, L, Black, C. 1996 عن وجود حالات من الفساد في عمليات الخصخصة في الأرجنتين وأن الرشاوى كانت تقدم من يقومون بتسهيل عمليات البيع ومن لديهم معلومات عن الشركات المعروضة للبيع .

كذلك كشف كل من Phongpaich, P., Piriyarangsan, S., 1994

أن عمليات الخصخصة في تايلاند قد صاحبها كثير من عمليات دفع الرشاوى والإتاوات للمسئولين الحكوميين الذين باشروا عمليات الخصخصة في تايلاند .

الفساد في جهات تنفيذ القوانين :

أنشطة الأعمال غير القانونية معرضة أكثر من غيرها للابتزاز ، فحينما يستشرى الفساد يمكن لسلطات تطبيق القانون من رجال الشرطة إلى وكلاء النائب العام إلى القضاة أن يطلبوا مدفوعات للتقاضي عن انتهاكات القوانين أو لاختصاص الجزاءات التي يجب أن تقع عليهم طبقاً للقانون .

وإذا كان هناك دليل قوى على ارتكاب القائم على تنفيذ القانون فساد ، فإنه لن يكون في مقدور القائمين بهذه الأنشطة غير القانونية بالإبلاغ عن هذه الطلبات الفاسدة بمصداقية .

يحدث الفساد في أجهزة الشرطة من أجل غض النظر عن

الملاحقة للأنشطة غير القانونية أو للحصول على حصانة من الملاحقة القضائية وتمثل عمليات غض النظر عن الملاحقة القانونية سلطة احتكارية في سوق الأنشطة غير القانونية .

وفى الدول التي يستشرى فيها الفساد يقوم المتناقصون برشوة كبار الموظفين من أجل إبعاد منافسيهم عن مزاحمتهم في المناقصات والمزايدات من أجل الفوز بالمناقصة وقد يقوم أحد هؤلاء المتنافسين بإبعاد الآخرين وذلك بالتهديد أو بالدفع لهم .

الفساد لتجنب دفع التكاليف :

تعتبر جباية الضرائب أحد الوظائف السيادية للدولة وذلك لتمويل الوظائف الأخرى للدولة ، ويتم جباية الضرائب عن المكلفين .

وتمر جباية الضرائب بمراحل عديدة هي :

١- تحقيق الضريبة التي تفرض على الممول .
٢- فرض الضريبة .
٣- تحصيل الضريبة .

وحينما يكون فرض الضريبة سلطة تقديرية لأجهزة الجباية وتغيب الأسس التنظيمية أو تكون مرنة وهناك فرصة للاجتهاد بسبب عدم وضوح القوانين أو عندما يكون هناك هامش لتقدير الجهاز البيروقراطي فإن الفرصة للفساد تبدو واضحة أمام المكلفين بالضريبة .

وتكون الفرصة سانحة لاستغلال ضعف إرادة الموظف أو ضعف

أمانته من أجل تخفيض العبء الضريبي الذى يلتزم به أو تجنب هذا العبء الضريبي .

وفى كثير من البلاد تكون قصص الرشاوى والفساد في الأجهزة الضريبية جزءاً من حياتهم ومجال من مجلات التباهي بالذكاء والحنكة والقدرة على التهرب الضريبي باعتباره أحد صور الأعمال المبهرة التي يفتخر بها المواطن .

أسباب انتشار الفساد في الأجهزة الضريبة :

١- تزايد مشاعر السخط وعدم الرضا لسوء استخدام المال العام من قبل الحكومة .
٢- عوامل الفساد والانحراف التي توارثت لأعضاء الجهاز الضريبي .
٣- ارتفاع معدلات الضرائب عن قدرة الممولين وشعورهم بالظلم في فرض معدلات الضرائب
٤- ترك هامش لتقدير أعضاء الجهاز البيروقراطي .
٥- عدم وجود وعى ضريبي بأهمية الضرائب للاستمرار في أداء وظائف الدولة .
٦- إمكانية التواطؤ بين جهاز الضريبة والممول (المكلف) .

تأثير التنظيم البيروقراطي على الفساد :

أجريت دراسة في كل من روسيا وبولندا لدراسة تأثير التنظيم البيروقراطي على الفساد .

تم استطلاع آراء ٢٥٠ فرداً من أصحاب المحلات في ثلاث مدن

في روسيا ومدينة في بولندا عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨ .

وجدت الدراسة أن التنظيم البيروقراطي للوحدات الحكومية كانت أكثر افتقاراً إلى التنظيم في روسيا منها في بولندا ، فكان أصحاب المحلات في موسكو يخضعون لتفتيش من قبل أربع هيئات مختلفة يتفقد مسئولوها المحل ١٩ مرة في السنة بينما في بولندا يخضع أصحاب المحلات لتفتيش ٢ وكالة ويتفقد مسئولوها المحل ٩ مرات في السنة .

كان على صاحب المحل العادي في موسكو أن يحصل على تصاريح من ٧ هيئات حكومية لكل يفتح تجارته ، مقابل ٤ هيئات في وارسو .

وتستغرق عملية تسجيل المحل التجاري ١٠ أسابيع في موسكو مقابل أقل من ٤ أسابيع في وارسو .

تم سؤال أصحاب المحلات "كم مرة تعتقد أن صاحب المحل العادي في مدينتك عليه أن يدفع رشوة" ؟

وتكون الإجابة على أساس معيار من ١ : ٥ (١ أبداً ، ٢ نادراً ، ٣ أحياناً، ٤ غالباً ، ٥ دائماً).

كان متوسط الإجابة لموسكو ٣,٩ وبالنسبة إلى وارسو ٢,٢ وهو فارق ذو دلالة إحصائية .

كما تم سؤال أصحاب المحلات أن يقوموا أكبر مشاكلهم على أساس معيار من ١ إلى ١٠ (١ مشكلة صغيرة ، ١٠ مشكلة كبيرة) .

قوم أصحاب المحلات الفساد في موسكو بـ٧,٤ بينما هو ٣,١ في

وارسو وكما تشير الأرقام أن الفساد في موسكو أعلى منه في وارسو .

كما أوضحت الدراسة أن المدن التي نظمت منح تصاريح العمل لديها معدلات منخفضة من الفساد .

وكما توقعت الدراسة فإن الفساد يشكل لأصحاب المحلات في المدن الأقل تنظيماً مشكلة أكبر مما يشكل لأصحاب المحلات في المدن الأكبر تنظيماً كما أن معدل الشكوى في المدن الأقل تنظيما مثل (أو ليانوفسك) أكثر مما يدفع في المدن الأعلى تنظيماً مثل (كولينسك) حيث كانت (٣,٢ مقابل ٢,٦ على أساس معيار الخمس نقاط) .

وقد وضع أصحاب المحلات في أوليانوفسك مقياس ٦,٣ بينما وضع أصحاب المحلات مقياس ٥,٤ في كوليفسك .

وخلصت الدراسة إلى أن البيروقراطيات غير المنظمة تعمد إلى توليد فساد غير منظم يرتب على المجتمع تكاليف باهظة وهذا يوصى بأن تقليص الفساد في روسيا ممكن عن طريق إصلاح القطاع العام.

الفساد والاقتصاد غير الرسمي :

يؤدى الفساد إلى تضخيم الاقتصاد غير الرسمي ، لأن الصفقات التجارية التي تتناول مسئولين فاسدين لا يمكن فرض تطبيقها في محاكم الدولة ، وهى لا تخضع بالضرورة لنسب الضرائب الرسمية . رجال الأعمال الفاسدين بدلاً من العمل في نطاق الاقتصاد الرسمي والخضوع لأحكام القانون ودفع الضرائب المستحقة ، فإنهم يعتمدون على الفساد من خلال العمل في الاقتصاد غير الرسمي ويخالفون أحكام القانون ويتهربون

من المستحق عليهم من ضرائب .

وكلما انخفضت حصيلة الدولة من الضرائب كلما انخفض معدل الإنفاق القومي وبالتالي انخفض معدل النمو الاقتصادي .

وبسبب الفساد في كل من روسيا وأوكرانيا نما الاقتصاد غير الرسمي في كل منهما أكثر بكثير مما نما في بولندا .

توصلت دراسة اعتمدت على أجور استعمال الكهرباء في تلك البلاد أن الاقتصاد غير المشروع يشكل نسبة ٧٢% من مجمل الناتج المحلى في روسيا ونسبة ٤٩% في أوكرانيا ونسبة ١٣% فقط في بولندا .

وهذا التوسع في الاقتصاد غير الرسمي أو غير المشروع في روسيا وأوكرانيا يمثل ظاهرة تستحق الدراسة فقبل عام ١٩٨٩ كانت نسبة الاقتصاد غير المشروع إلى الاقتصاد الكلى أكبر بكثير في بولندا منها في دول الاتحاد السوفياتى سابقاً .

أحد الحلول المقترحة لتقليص الفساد هو الحد من السلطة الاستنسابية لموظفي الدولة المختصين ، وكذلك تقليل تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية وتركها للعوامل الاقتصادية وقوى السوق .

ويوجه لهذا الاقتراح انتقاد هام هو أنه لا يمكن أن تترك المهام الاجتماعية التي تضطلع بها الدولة إلى قوى السوق .

نماذج من الفساد

الفساد في إسرائيل:

حاولت إسرائيل ترويج وبيع نفسها على أنها "واحة الديمقراطية والشفافية" في الشرق الأوسط .

بينما جاء على لسان رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية دوريت بينيش أن إسرائيل تعيش في أجواء تتصف بانهيار النظم أخلاقياً .

ما هي حقيقة الفساد في إسرائيل ومحاكمة المسئولين التي وصلت حتى رئيس دولة إسرائيل السابق "موشيه كاتساف" ورئيس الوزراء الحالي أولمرت وسابقة شارون والأسبق ، بالإضافة إلى العديد من الوزراء والمسئولين مثل حاييم رامون .

شارون وأولاده خضعوا للتحقيق في خمس قضايا فساد

إدانة كل من وزير المالية السابق إبراهام هيرشزون ووزير الشئون الاجتماعية الأسبق موشيه بن عيزرى باختلاس المال العام وخيانة الأمانة وصدر حكمه بسجنه عدة سنوات .

الفساد المالي منتشر في جهاز ضريبة الدخل والمؤسسات الأخرى مما يدل على ضعف قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الفساد .

وزير مالية سابق أتهم باختلاس ملايين الدولارات

وترى القاضية المتقاعدة "دالية كوهين" أن الربط بين المال

والسلطة هي اللعنة التي تلاحق الدول وعندما تم الربط بين المال والسلطة والقوة في إسرائيل بدء أساس الحياة العامة في التزعزع .

هناك مسئولون في الأحزاب لا يتورعون عن تحقيق طموحهم السياسي حتى لو كان ذلك من خلال عمليات فساد مالي يتمثل في تبرعات غير قانونية أو امتيازات غير مشروعة مقابل تحويل معركة انتخابية .

وتحدثت صحيفة هارتس الإسرائيلية عن فضيحة فساد طفت على الانتخابات الأولية أسفرت عن عزل "نعومى بلو منئال" عضو الكنسيت عن الليكود ونائبه ووزير البنى التحتية أثر تمسكهم بحق التزام الصمت .

مسئولين كباراً تورطوا في فضائح جنسية تعرض بسببها رئيس إسرائيلي إلى الكثير من التحقيقات بعد تقديم لائحة اتهام ضده للاشتباه بارتكاب جرائم جنسية خطيرة وأخرى جنائية ترتب عليها فقده لمنصبه . كما أن وزير عدل إسرائيلي سابق تمت إدانته من المحكمة الإسرائيلية بتقبيل مجندة إسرائيلية بشكل إجباري وهو ما قاد إلى إصدار حكم قاس ضده استقال على أثره من منصبه.

وقيل أن هناك ضباط يرتشون لإعفاء جنود من الخدمة العسكرية عن طريق إصدار شهادات طبية مزورة فالرشوة داخل الجيش الإسرائيلي تحمل أشكالاً عديدة وهناك ظاهرة مألوفة مثل سرقة جنود لأسلحة زملائهم وبيعها للفلسطينيين .الأمر الذى أدى إلى أكثر من طلب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في مظاهر الفساد في المؤسسات الرسمية والحكومية .

الفساد في ألمانيا :

بعد أن أصدر الكونجرس الأميركي قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة عام ١٩٧٧ ، كان من المتوقع أن يجد له صدى في الدول الأوربية ، إلا أن البلدان الصناعية استمرت تبارك قيام شركاتها بدفع الرشاوى للحصول على التوريدات في البلاد الأجنبية ، وكان تدعم عملية دفع الرشاوى عن طريق سفرائهم في تلك البلاد وهى سعيدة بالأرباح التي تجنى من ذلك في ظل غياب منافسة الولايات المتحدة التي يمنع قانونها دفع الرشاوى .

كانت ألمانيا من الدول التي لم تكتفي بالموافقة على دفع الرشاوى للدول الأجنبية ، إنما كانت تسمح لشركاتها بخصم تلك الرشاوى من أوعيتها الضريبية ، وعلى الصعيد المحلى كان من الممكن خصم الرشاوى التي تدفع إلى القطاع الخاص من قانون الضرائب الالمانى في حالة تحديد اسم المتلقي للمبلغ غير القانوني المدفوع (الغريب في الأمر أنه يسمح برشوة رجال الأعمال في القطاع الخاص . بينما يظل رشوة مسئول عام جريمة كبيرة) وكانت الجزاءات الجنائية المفروضة على تلك الرشاوى متساهلة جداً وكان التعاون بين السلطات الجنائية والسلطات الضريبية ضئيلاً .

كان الألمان يغلبون النزعات الدنيوية والعملية متغافلين عن النزعات الأخلاقية التي يجب أن تصاحب الأعمال والتجارة غير مبالغين بآثار الجوانب الأخلاقية الفاسدة على الجوانب المالية والتجارية رافعين شعار الفصل بين قضايا الأخلاق والضرائب (فالقانون يحصل ضرائب من العاملين في المتاجر ومن البغايا الألمان اللائي يعملن بشكل قانوني في المدن الألمانية بدون تفرقة وبدون النظر إلى الاعتبار الأخلاقي) .

وكان الألمان لديهم قدر من الثقة المعروفة عنهم بأنهم مجتمع متميز وجيد التنظيم وأنهم أقل شعوب العالم فساداً وكان ذلك محل شعورهم

بالفخر والاعتزاز وذلك إذا ما قارنوا أنفسهم بالفساد في جيرانهم حيث يصل الفساد إلى الوزراء كما هو الحال في فرنسا وفى إيطاليا .

ولكن هذه الصورة الذهنية التخيلية عن النفس لم تستمر طويلاً حيث برز الفساد كقضية ملحة للسياسيين الألمان .

وكان من أبرز تلك القضايا هي قضية شركة آدام أوبل التابعة لشركة جنرل موتورز التي تم التحقيق على ما يزيد عن ٦٠ مسئول تنفيذي بالشركة لتقاضيهم رشاوى في مخطط منظم ومدروس للحصول على إتاوات من الموردين.

كما وجهت تهمة تضارب المصالح لرئيس شركة ماينسمان من مجلس إدارة الشركة مما اضطره إلى الاستقالة .

وفى عام ١٩٩٥ أدعى وكيل النائب العام أن صناعة البناء الألمانية كانت تدفع ١٠ مليارات من الماركات لإفساد المسئولين سنوياً .

تاريخ الفساد في أمريكا :

ترجع أعمق الأمور التاريخية لتوصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أكثر من عقدين عندما وقعت فضيحة وترجيت الأمريكية في أوائل السبعينات حينما كشفت جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس عن سلسلة من الممارسات الفاسدة التي قامت بها الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات .

بما في ذلك المدفوعات غير القانونية لحملة الرئيس نيكسون الانتخابية (التي ت في المصارف الأجنبية) كذلك الرشاوى المباشرة

التي دفعتها شركات أمريكية لمسئولين أجانب .

أن أكثر تلك الحالات إثارة للحزن ما أسفرت عنه فضائح قيام شركة لوكهيد بتقديم ٢٥ مليون دولار رشاوى إلى مسئولين يابانيين (لتسهيل بيع طائراتها من طراز ترايستار ل ــ ١٠١١) عن استقالة رئيس الوزراء اليابانى كاكوى تاناكا وإدانته جنائياً.

وبناء على الفضيحة السابقة أصدر كونجرس الولايات المتحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ويضم القانون حكمين هما :

١- يحرم القانون تقديم مدفوعات معينة إلى المسئولين الحكوميين في الخارج .
٢- ضرورة إجراء مراجعة حسابية دقيقة لجميع المعاملات وإنشاء نظام للمراقبة الداخلية مع القيام بمراجعة دورية للحسابات .

وفى عام ١٩٩٦ اتخذت الكثير من الخطوات الفعالة لمكافحة الفساد كان من أهمها :

- في نهاية مارس ١٩٩٦ أقرت منظمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي وقعها حتى نهاية العام ٢٣ دولة عضو في الاتفاقية .
- في يونيو ١٩٩٦ أعلن البنك الدولي التعديلات التي أدخلها البنك على مبادئه التوجيهية بهدف الاحتياط من الفساد في التوريدات المقدمة للمشاريع التي يمولها .
- في ١٩٩٦ أدان رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي وميشيل كامداديو مدير صندوق النقد الدولي

الفساد وتعهدا بإعطاء أولوية أكبر لمكافحة الفساد في برامجهم .

- في ديسمبر ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات فعالة وملموسة لمكافحة كافة أشكال الفساد والرشوة وما يتصل بها من الأنشطة المحرمة في الإجراءات الدولية .
- في مايو ١٩٩٧ اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصية تلزم الأعضاء بالتفاوض بنهاية ١٩٩٧ حول اتفاقية تجرم الرشوة لمسئولين في دولة أجنبية وتدعو إلى إنهاء عملية خصم الرشاوى من الضرائب .

الفساد في نيجيريا :

تعتبر نيجيريا من أكثر الدول فساداً في دليل الفساد الذى أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام ١٩٩٨ إذا احتلت المرتبة ٧٦ من مجموع ٨٥ دولة أدى الفساد في نيجيريا إلى أضعاف نظامها الاقتصادي والسياسي . مما أدى إلى سقوطها إلى قاع الفساد .

هبط الدخل السنوي للفرد الآن إلى أقل من ٣٠٠ دولار بعد أن كان ٨٠٠ دولار في الثمانينات

في نيجيريا نهب الجنرال مسائى أباشا وأصدقاؤه ألاف الملايين من الدولارات من صناعة النفط التي هي المصدر الرئيسي لثروة البلاد وتشكل ٨٠% من إيرادات الحكومة .

وترتب على ذلك تردى كبير في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية

مما أدى إلى تقريب انهيار مصافي تكرير النفط المملوكة للدولة وواجهت الدولة أزمة وقود وكساد .

وفى مقابلة الاعتراضات الشعبية على تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ضاعفت الدولة من وسائل القمع والتنكيل لكي تحافظ على استمراريتها في السلطة .

ولم يتحقق للبلاد أي فرصة للإصلاح إلا بعد موت أباشا .

الفساد في اندونيسيا :

احتلت اندونيسيا المرتبة ٨٠ في دليل الفساد لعام ١٩٩٨ من مجموع ٨٥ دولة أن اندونيسيا مثلا للفساد الذى قوض الاقتصاد الوطني .

فقد قامت أسرة سوهارتو وأصدقاؤه بالاستيلاء على أموال البنوك التي تمتلكها الدولة في صورة قروض ، وسمحت البنوك الفاسدة بتراكم مدخرات القروض التي لم تسدد بدون اتخاذ أي إجراءات خلال التسعينات .

وتحايلت البنوك للتهرب من القوانين التي تضع حداً مالياً على الإقراض من العملات الأجنبية ونتيجة لذلك هبطت قيمة الروبية في عام ١٩٩٧ وبدء النظام المالي في الانهيار ، وتزايدت حالات إفلاس الشركات وتم طرد غالبية العاملين .

النتيجة النهائية هي عودة نصف شعب اندونيسيا إلى دائرة الفقر .